

مذكرة تفاهم
بين
القوات المسلحة الأردنية
و
وزارة الأشغال العامة والإسكان

مذكرة تفاهם

بين وزارة الأشغال العامة والإسكان والقوات المسلحة الأردنية

الطرف الأول: وزارة الأشغال العامة والإسكان ويمثلها لهذه الغاية أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة

الطرف الثاني: القوات المسلحة الأردنية، ويمثلها لهذه الغاية رئيس هيئة الأركان المشتركة أو من ينوبه

المقدمة :

حيث أن الطرف الأول بقصد تنفيذ نظام محسوب لإدارة وإدامة الآليات والمركبات الحكومية وفي ضوء تشكيل لجنة الإشراف العليا على تنظيم استخدام المركبات والآليات الحكومية لغايات ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي الكبير في توظيف واستخدام المركبات والآليات لدى كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة، وبما أن الطرف الثاني يمتلك الخبرة الفنية والعملية والكادر الفني المؤهل لتحليل وتصميم وبناء النظام المرغوب وتطبيقه بكل كفاءة واقتدار فقد أبدى عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة توجيهاته مشكوراً با أن يتم إنجاز المشروع دون مقابل للسنة الأولى ، وإشارة لقرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (٩٦٢) بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٠١٠٠/١١/٢٣ تاريخ ٢٠١٣/٧/١٧ والمتضمن الموافقة على وثيقة التفاهם المنوي توقيعها بين القوات المسلحة الأردنية ووزارة الأشغال العامة والإسكان لتنفيذ المشروع الريادي لنظام إدارة وإدامة الآليات والمركبات الحكومية في وزارة الأشغال العامة والإسكان بصيغتها المرفقة بكتاب معالي وزير النقل / رئيس لجنة الإشراف على تنظيم استخدام المركبات الحكومية رقم ٢٩٨٩/٣/١ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٨ وتقويض عطوفة أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان / عضو لجنة الإشراف على تنظيم استخدام المركبات الحكومية بالتوقيع عليها وصرف مكافأة مالية مقدارها (٥٠٠) خمسمائة دينار شهرياً لكل ضابط في الفريق الفني العسكري المنفذ وحتى انتهاء المشروع (سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية) وبناءً عليه، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

١. تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقراً معها لكافة الغايات والمقاصد.

٢. يقم الطرف الثاني خبراته لإعداد وانجاز المشروع بشكل نموذجي قابلاً للتطبيق لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان (كمشروع ريادي ولمدة سنة واحدة) ، وبما يسمح بتطبيقه لاحقاً لدى كافة أجهزة القطاع الحكومي من خلال دائرة اللوازم العامة.
٣. من المتفق عليه، بأن لجنة الإشراف العليا على تنظيم استخدام المركبات والآليات الحكومية المشار إليها في المقدمة المبينة في هذه المذكرة، تكون (اللجنة التوجيهية العليا للمشروع)، ويعتبر أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان المرجعية الإدارية لأعمال المشروع خلال مدة تفيذه لدى وزارة الأشغال العامة والإسكان.
٤. يلتزم الطرف الأول بتسهيل كافة الإجراءات الإدارية والعمليات المساعدة اللازمة لتسهيل وتسخير تطبيق المشروع وتفيذه على ارض الواقع من خلال ضباط ارتباط، يتم تحديدهم لاحقاً من قبل الطرف الأول.
٥. يتألف فريق العمل الفني المتخصص التابع للطرف الثاني لغايات تفيذ وتطبيق المشروع المتفق عليه لدى الطرف الأول، من (٤) أربعة ضباط على النحو الآتي :
- أ. مدير مديرية تكنولوجيا المعلومات ، ويكون المرجعية الفنية لكافة أعمال المشروع خلال مدة سريان هذه المذكرة.
- ب. ثلاثة ضباط يتم اختيارهم من قبل مدير مديرية تكنولوجيا المعلومات لدى الطرف الثاني، يلتحقون للعمل لدى الطرف الأول لغايات تفيذ وتطبيق المشروع (وبحسب ما يتفق عليه بين الطرفين لهذه الغاية لاحقاً)
٦. يلتزم الطرف الأول بتأمين كافة المتطلبات الإدارية والفنية والمالية واللوازم والكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ المشروع وتطبيقه على أرض الواقع.
٧. يلتزم الطرف الأول بصرف مكافأة نقدية شهرية بمقدار (٥٠٠) خمسينية دينار لكل ضابط من ضباط الفريق الفني المتخصص التابع للطرف الثاني طيلة مدة سريان هذه المذكرة .
٨. من المتفق عليه، بأن الطرف الثاني و/أو أي من ضباطه الملحقين لدى الطرف الأول غير مسؤولين عن أي أضرار قد تلحق بالطرف الأول ناشئة عن تفيذ وتطبيق المشروع سيما، فيما يتعلق بمحفوبي البيانات المدخلة من قبل كوادر الطرف الأول.
٩. يتم تفيذ بنود هذه المذكرة بالتنسيق المباشر بين المرجعتين (الإدارية والفنية للمشروع المبينتين في بنود هذه المذكرة).

١٠. مدة هذه المذكرة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ توقيعها من ممثلي الطرفين قابلة للتجديد لمدة مماثلة باتفاقهما، وفي حال رغب أي من الطرفين بعدم التجديد فعليه إخطار الطرف الآخر برغبته تلك قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء المذكرة.
١١. يتم إجراء أي تعديل على بنود هذه المذكرة بموافقة الطرفين الخطية
١٢. تتكون هذه المذكرة من إثنا عشر بندأ بما فيها هذا البند، وقد جرى توقيعها في مدينة عمان بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢، وتقع على نسختين ويسلم كل طرف نسخة موقعة منها.

الطرف الثاني:

القوات المسلحة الأردنية

ويمثلها بهذه الغاية
عطوفة رئيس هيئة التخطيط الإستراتيجي

الطرف الأول:

وزارة الأشغال العامة والإسكان

ويمثلها بهذه الغاية
أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة